

واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها

The reality of political participation in Algeria and the challenges of its activation



(*) قندوز عبد القادر

(**) مبطوس الحاج

تاريخ الاستلام: 2022 / 09 / 17 تاريخ القبول: 2022 / 09 / 19 تاريخ النشر: 2022 / 09 / 30

ملخص:

تتناول الدراسة واقع العملية الانتخابية في الجزائر واهم التحديات التي تعترضها، فالانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، كما ان المشاركة السياسية اليوم تمثل جوهر الممارسة الديمقراطية، كونها تمكن الفرد من لعب دور أساسي في العملية السياسية، والجزائر في تجربتها الديمقراطية عرفت مجموعة من الاشكال والامتاط في عملية المشاركة السياسية منذ تبني التعددية السياسية، كما ان أزمة المشاركة السياسية شكلت تحديا في بناء الجزائر الجديدة، وهو ما يفسر ارتباطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: العملية الانتخابية، التحول الديمقراطي، العزوف السياسي، الديمقراطية.

Abstract :

The study deals with the reality of the electoral process in Algeria and the most important challenges facing it. Elections constitute the backbone of the modern democratic political system, as a tool that enables the governed to choose their rulers and hold them accountable, and political participation today represents the essence of democratic practice, as it enables the individual to play a key role in the political process. And Algeria, in its democratic experience, has known a number of forms and patterns in the process of political participation since the adoption of political pluralism, and the crisis of political participation posed a challenge in building the new Algeria, which explains its link to economic and social factors to a large extent.

key words: The electoral process, democratic transition, political reluctance, democracy.

(*) طالب دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت، مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة (الجزائر)

Abdeklader.guendouz@univ-Tiaret.dz

(**) استاذ التعليم العالي، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر).

مقدمة:

تلعب الانتخابات الديمقراطية دورا كبيرا في شرعية أي نظام سياسي ، وهي التعبير عن الإرادة الصريحة للشعب عن إختيار من يحكمه، وذلك من خلال المشاركة السياسية التي تعد الانتخابات أحد مظاهرها المتعددة، فالانتخابات بهذا المعنى هي إحدى صور الرقابة الشعبية على السلطة والتي تفترض وجود بدائل مختلفة من قوى سياسية واجتماعية تقترح السياسات والبرامج التي تتناسب وتوجهاتها ونظرتها للتغيير، فهي تعكس من زوايا متعددة مدى تطور تجربة الإصلاح الديمقراطي في أي نظام سياسي، وفعالية العملية الانتخابية بذلك مرتبطة بدرجة الانفتاح السياسي في الدولة وبدرجة نضج تكويناتها الاجتماعية والسياسية.

وقد تنوعت التجارب السياسية في الأقطار المغاربية وتباينت في تعاملها مع الديمقراطية حيث شهدت مؤشرات عديدة على الانفتاح الديمقراطي، اضطرت فيها بعض النظم السياسية إلى تبني بعض الإصلاحات السياسية التي لم تكن كافية للحديث عن تحول ديمقراطي، ومن جهة ثانية اتخذت بعض النظم السياسية خطوات أكثر جدية نحو التحول الديمقراطي.¹

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، وخوضها المسار الديمقراطي الذي كان متعثرا في بدايته منذ سنة 1988، إلا أن ما أرق النظام السياسي الجزائري طيلة مرحلة التحول الديمقراطي خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر دوامة العنف هو ما زاد الهوة بين الشعب والسلطة وانعدام الثقة، فأصبح ضعف المشاركة السياسية هاجسا كبيرا بالنسبة للسلطة الحاكمة، غزوف تام وصل إلى حد انكار شرعية النظام في البلاد، وعليه نطرح إشكالياتنا التالية:

كيف اثرت أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح اشكالات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعملية الانتخابية والمشاركة السياسية؟
- هل ساهمت أزمة المشاركة السياسية في احداث تحول ديمقراطي في الجزائر؟
- هل الظروف والأزمات التي تشهدها الجزائر تعتبر تحديا للسلطة في بناء الجزائر الجديدة؟

المحور الأول: مفهوم المشاركة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

أولا: تعريف التحول الديمقراطي

كلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى أخرى أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر. وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

¹ مصطفى والإعلام جامعة الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص. 116.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: «مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إلى إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي».⁽²⁾

ثانيا: مفهوم المشاركة السياسية

اصطلاح المشاركة مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participaté ويتكون هذا المصطلح من جزئين Pars بمعنى جزء والثاني Conpore وتعني القيام بـ وبالتالي المشاركة تعني to take part أي القيام بدور معين.³ وتعني كلمة مشاركة في اللغة العربية "الشركة" أو "الشرك" (بكسر الشين) أي بمعنى قد تشاركا أو شارك أي شارك أحدهما الآخر، وهي تعني المشاركة والشريك هو المشارك، وجمعها شركاء والشريكة وجمعها شركاء والشريكة تكون في البيع والميراث.⁴

يعرفها صامويل هنتنغتون بأنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان النشاط فرديا، أو جماعيا، منظما، أم عفويا، أم متواصلا، أو منقطعا، سلميا، أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعلا أم غير فعال، إذا المشاركة السياسية تعتبر أحد أهم عوامل التنمية السياسية، ذات العلاقة المتلازمة مع المؤسسة السياسية كما أن الاستقرار السياسي يكون بإيجاد المؤسسات السياسية وأحزاب تعمل على تنظيم عملية المشاركة وتوسيع دائرتها.⁵

كما يرى العديد من الكتاب بتوسيع مفهوم المشاركة السياسية وعدم اقتصرها على الظاهرة الانتخابية، إننا لا يمكن أن نتجاهل اليوم أهمية الأعمال الإحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك المظاهر السياسية المرتبطة باستخدام الانترنت في مجال المشاركة السياسية، في هذه الحالة تشمل كل شيء أي شيء.⁶ وكاستنتاج عام فالمشاركة السياسية هي عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة، فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الإيجابية أو السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام العام بالسياسية.

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية وأماطها

(2)- محمد نصر حننا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 442.

³ سعد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنه السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2015 ص 23

⁴ ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية، ص 5

⁵ ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 361

⁶ حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، سنة 2011

1- مستويات المشاركة السياسية: يرى شومبيتور Schumpete وكذلك المنظرون الانجوساكسون من روبرت داهل إلى جبريال الموند Gabriel Almond وسيدنس فيربا Sidney verba وكذلك ألبرت هيرشمان Albert Hirshman إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراحا جاهريا واسعا حيث يفصل البعض التجمعات الصغيرة وعند محاولة شرح ذلك التقلص اتضح أن الخطورة لا تكمن في عدم الاشتراك في الاقتراح العام ولكن في هروب الهدف الذي من أجله يبحث المواطن ويسعى إلى المشاركة، ومن ذلك المنظور يصبح الانخفاض في الاقتراح العام ليس هو كل المشكلة وهذا ما حدث في فرسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ولكن مازال المواطن الراشد يفضل المشاركة السياسية في إشكالية الأخرى مثل المسيرات، المظاهرات، حماس اللوبي داخل الجمعيات المحلية ومن خلال منظور انجيلهات هناك أشكال جديدة مثل الاعتصام والمقاطعة.

فالمشاركة جزء لا يتجزأ ولا يفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالمجتمع، وسيادة الشعب، ومناقشة القوانين أو تعديلها، كما أن المشاركة السياسية تعد مقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الافراد بمقتضاها في اختيار الحاكم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الافراد في مختلف مستويات النظام السياسي.⁷

2- أنماط المشاركة السياسية

تتعدد أنواع المشاركة السياسية، فهي لا تتوقف عند الانتخابات وإنما يؤخذ بنظر الإعتبار غيرها من الأشكال ومرد ذلك هو الشكل المتغير لمفهوم المشاركة السياسية، كما تعتمد المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث افتتاحه أو اغلاقه على مشاركة المواطنين ومدى توفر الآليات أمامهم فإنها تتوقف على إدارة المواطنين من حيث اقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعا لرغبتهم وميولهم للعمل السياسي واستنادا لهذا يمكن التمييز بين:

1. المشاركة السياسية المستقلة: وهي النابعة من الإرادة الذاتية للفرد.
2. المشاركة السياسية المعينة: وهي ليست لإرادة المواطن تأثير فيها ولكن قد يدفع أو يجبر تبعا للتوجهات الفكرية والعقائدية.

وبالتالي فإن سمة النوع الأول الطوعية والإيجابية وبالتالي الديمقراطية ويلزم هذا المجتمعات المتقدمة من دون تمييز بين افرادها سواء كانوا ناخبين أو ناشطين في منظمات سياسية أو نقابية.

ويسهم المشاركون هنا في إحداث تغييرات واضحة في النظام السياسي وبنى هذا النظام على عدة ركائز:

1. خضوع النظام السياسي لصوت الشعب بإرادته واتباعه.
2. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها والسعي إلى التوسيع فيها.
3. قدرة النظام السياسي بالمشاركة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث يكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون استبعاد.

⁷ سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس،

4. تمثيل سرائح المجتمع كافة وبمختلف توجهاتها السياسية وانتمائها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

اما النوع الثاني فهو يقوم على أساس مشاركة غير ديمقراطية ليس لإرادة المواطن دور فيها وتأتي بالإجبار وتعبئة قطاعات واسعة من الجمهور لإسناد القرارات السياسية واضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والاحتفالات ولا تعبر الانتخابات في هذا وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم النظام السياسي ومواجهة الرأي العام الخارجي إضافة إلى عدم وجود معارضة قوية وعلنية ومن أبرز خصائص هذا النوع:

1. الاختلال في سرائح المجتمع

2. تعد هذه المشاركة على انها شكلية ومرحلية وغير فعالة وسلبية

المحور الثاني: المشاركة السياسية في الجزائر وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

إذا كانت الانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، فإن الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية التي لا يستند فيها الحكم إلى شرعية انتخابية ديمقراطية، أصبح يثير العديد من الإشكالات النظرية التي تستوجب معالجتها تفكيك العلاقة المفترضة بين الانتخابات والديمقراطية، وإعادة تركيبها لتأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي العام الذي يحكم هذه العلاقة، وقد فرزت عملية التفكيك بحسب علاقتها بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: أولها انتخابات الديمقراطيات الراضخة، وهي انتخابات تنافسية تستهدف الحسم والفصل بين الفرقاء السياسيين وبرامجهم، وثانية انتخابات الانتقال الديمقراطي وتهدف خلق مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس للنظام الديمقراطي الجديد، أما النوع الثالث فيتجلى في الانتخابات المنظمة في إطار النظام السلطوي والتي تعتبر جزءا من التطور الطبيعي لهذا الأخير وتختلف رهاناته من نظام سلطوي إلى آخر،⁸

أولا: واقع المشاركة السياسية في الجزائر

تشكل أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة لدي صناع القرار نظرا لانعكاساتها المختلفة على النظام السياسي وعلى مصداقيته، وقد تجسدت هذه الازمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور لسنة 2020 والانتخابات التشريعية 2021.

إذ لا زالت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من المواضيع التي لازالت تشغل بال المسؤولين الجزائريين في كل استحقاق انتخابي والتي لها اثر في إرساء البناء المؤسسي- للدولة وعائقا حقيقيا امام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الازمة هو عزوف الجزائريين عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية الناتج عن ايمان الناخبين لعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي هذه الازمة وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الرسميين وغير رسميين من وسائل اعلام كالتلفزيون والإذاعة وغيرها ، وكذا مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل وإرساء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات إلا أنها ما تزال قائمة في المجتمع الجزائري.

(- محمد الهاشمي، " الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية «المستقبل العربي»، ع.62، ص.5.

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد مهري في تصريح لجريدة الخبر في الإجابة على سؤال جوهرى هو لماذا لا انتخب حيث قال " لم أشارك في الانتخابات التشريعية مع غيري من المواطنين انطلاقا من قناعات شخصية قد اشترك فيها مع غيري من المواطنين انني لم أكن باختصار مطمئنا عندما انتخب، انني اؤدي واجب الاختيار الحر الذي يرتبط بالمواطنة أو انني اواصل السير في نفس الطريق الذي جبلنا بقوافل الشهداء، أو انني أساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال التي تأتي بعدنا.

لكن مقاطعة الانتخابات ليست قضية شخصية فقط بل هي ظاهرة اجتماعية لها اسبها السياسية وأنها بالتاكيد ليست برنامجا سياسيا يمكن أن يساهم في حل مشاكل البلاد ولكنها رسالة من المجتمع يجب على الذين ييدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة، وخصوصها بقرأة سليمة تتجاوز النظرة اليها ك مجرد شعارات ترفعها الأحزاب وشخصيات قد تختلف معها في الاتجاه أو الممارسة السياسية لان جوهر القضية هو لماذا يقاطع الناخبون الانتخابات من تلقاء أنفسهم أو يستجيبون لدعوة المقاطعة؟ هناك أسباب عديدة ساهمت في تضخيم ظاهرة المقاطعة منها:

1. غياب النقاش الحاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجه بلادنا، والالتفاف عليها بعموميات غامضة، ومحاولة الفوز بالمصادقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن
2. تقديم صورة عن الانتخابات التشريعية في جميع مراحل ومستويات تحضيرها بأنها في الأساس عملية ترمي للإبقاء على الحكم القائم وترميم السدود التي أقيمت للحيلولة دون تطويره أو تغييره.
3. الاعتقاد السائد بأن المشاركة في الانتخابات واختيار نواب جدد مما كانت كفاءاتهم في ظل نظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئا.
4. صحيح أن تزوير الانتخابات بالمعنى التقني للكلمة لم يعد هو العامل الأساسي الذي يكيف نتائجها، ذلك أن السلطة دجنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات عديدة، ويطرق ووسائل مختلفة، إلى حد يمكنها من مخاطبة السحب الانتخابية، أمطري حيث شئت سيأتيني خراجك.
5. أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات، الذي اتسع بشكل ملحوظ، يعكس الطموح إلى تغيير سياسي عميق أصبح اليوم حلما مشتركا بين جميع شرائح المجتمع، رغم الاختلاط هذا الحلم بما يشبه اليأس من حدوثه في المنظور القريب.

فمتي يدرك المسؤولون وأصحاب القرار أن معطف نظام الحكم لم يعد يتسع للمجتمع الجزائري اليوم.⁹

ثانيا: أزمة المشاركة السياسية وعلاقتها بالحراك الشعبي

يمكن القول ان غياب المواطنة والانتقاص من حقوق المواطن أو الاعتداء عليها أو مصادرتها، جعل الكثير من المواطنين يعيشون عزلة ولا مبالاة، ودخلوا في حالة من الاغتراب والمتمثل في الاعتراض السياسي الذي يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل اهم عملية للتعبير والإصلاح والمتمثلة في العملية الانتخابية.

⁹ عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19ماي 2007، ص 5

وعليه فان المواطن الجزائري وعلى غرار بقية الشعوب العربية، بات يشعر باعترا ب واللامبالاة بشأن القضايا التي تثار حوله والمتمثلة في العزوف السياسي بمختلف مظاهره مثل (عدم الاقبال على الانخراط في الأحزاب، عدم حضور الندوات السياسية الامتناع عن التصويت في الانتخابات)، كما أن المواطن بات يميل إلى العزلة ويفقد الإحساس بانتماء، وفقد الرغبة بالمشاركة في القضايا السياسية في العزوف الانتخابي، الاستقالة من الشأن السياسي، السخرية السياسية من الوضع القائم.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن وعلى السياسية العامة، يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة ويعود ذلك لأسباب عديدة منها ذاتية شخصية ومن أهمها غياب الحافز أو الدافع قد يساعد على ظهور الميل إلى اللامبالاة السياسية حيث يشعر المواطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي، ويتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، كون ذلك النشاط لا يتيح له اشباعا عاجلا، وكذلك فقدان الاهتمام بالمكانة أو الموقع، ولانعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية أو الشعور بالخوف وعدم الامن فضلا عن مدى الوعي والفهم لأهمية النشاط السياسي، كان ينظر المواطن إلى النشاط السياسي على أنه يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته أو قد يؤثر على علاقته بالآخرين، فيرى أن اللامبالاة أكثر ملاءمة لحياته. وقد يكون اللامبالاة بفعل عوامل سياسية منها الاعترا ب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أو لعدم الوفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية، وفي كثير من الحالات تكون اللامبالاة تعبير عن موع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما أو واقع سياسي معين وتحدث هذه الحالة عندما المواطنون المعنيين إلى حالة خيبة الامل أو الإحباط في مواجهة الظروف السياسية المعينة وذلك سواء بعدم القدرة على التكيف أو لوقوع الأطراف المعنية تحت تيار عارم من الإكراه أو الاجبار المادي والمعنوي.¹⁰

ثالثا: المشاركة السياسية على ضوء العمليات الانتخابية الرئاسية

يمكن القول ان المطالب السياسية المتفاوتة أسهمت لدى كل تيار سياسي داخل الحراك الشعبي، وعلى مدار أشهر منه في تقسيم الساحة السياسية إلى تيارين بارزين، يحمل كل منهما تصورا لحل الازمة السياسية بناء على متغيرات تحكم سلوكه السياسي، أهمها متغير بقاء/زوال رموز النظام السابق وخصوصا تلك التي اخذت على عاتقها تسيير المرحلة الانتقالية وفقا لمنطوق دستور 2016 إضافة إلى متغير الاستمرارية/ القطيعة مع نظام الحكم ككل والتأسيس لمنظومة سياسية جديدة.¹¹

وعليه فقد جاءت انتخابات 12 ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم بإستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيد دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى انتخابات الرئاسية بوصفها الحل الأمثل للآزمة السياسية الراهنة ومعارضها بحجة أن الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزهة وشفافة، خاصة في ظل بقاء حكومة الوزير الأول نور الدين بدوي الذي عينه بوتفليقة قبل استقالته، والمتهم بتزوير انتخابات سابقة في عهده، علاوة على

¹⁰ حسين علوان البيح، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص 43

¹¹ فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهدي في

2021/08/11 في الرابط <https://democraticac.de/?p=70281>

استمرار الاعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض سلميا، والتي تندرج ضمن فئة اعتقالات الرأي السياسي، وقد ساق الرافضون حجة أخرى مفادها أنه من غير المجدي تنظيم انتخابات في ظل التضيق المنهج على الاعلام المستقل، في مقابل كان مؤيدو الانتخابات يحاجون بأن إجرائها في موعدها لا يتنافى وروح الحراك الشعبي، فضلا عن الإنجازات التي تحققت والتي تأتي في مقدمتها استعادة الشعب الفضاء العمومي والقدرة على التأثير سياسيا في خيارات السلطة وقيام لجنة انتخابات نزيهة يمكن الحراك وينبغي له أن يستمر بعد الانتخابات وان يواصل ممارسة الضغط على السلطة من اجل إصلاحات اعمق واشمل.

كما تجلى منطلق رفض الانتخابات في اتجاه اخر هو مقاطعة أحزاب سياسية تقديم مرشحين عنها للانتخابات، تعلق الامر بالحزبين الاسلاميين "حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، فضلا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، أضف إلى ذلك أن شخصيات سياسية وطنية عديدة قاطعت الترشح لهذه الانتخابات على غرار مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق وطالب الابراهيمي وزير الخارجية الأسبق، واحمد بن بيتور، هم جميعا كانوا من الأسماء التوافقية التي كان ينتظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد مطالب الحراك الشعبي، بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية لطلما نفت قيادة الأركان الجيش وجود أي طموح سياسي لدى قياداته، وفي 13 أكتوبر 2019، صدر قانون يحضر- على متقاعدي الجيش ممارسة أي نشاط سياسي بما في ذلك الترشيح للانتخابات لمدة خمسة سنوات بعد توقفهم نهائيا في الجيش، وأكدت القيادات العسكرية، باستمرار أيضا أن الجيش يلتزم بمهامه الدستورية وأن ما يقوم به خلال الفترة الراهنة لا يتعدى "مرافقة الحراك الشعبي" وتقديم الدعم اللازم لجهاز العدالة في حملتها ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس بوتفليقة¹²

كما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية داخل الجزائر 41,13% أي ما يقارب (9747804) من إجمالي 24464161 مسجل على مستوى التراب الوطني وخارجه، واحتماب نسبة التصويت خارج الجزائر التي بلغت 8,69% تكون نسبة المشاركة الإجمالية 39,83%، وقد أسفرت النتائج عن حصول عبد المجيد تبون على نسبة 58,38% ، وبلغت نسبة عبد القادر بن قرينة 17,38% ، وتحصل علي بن فليس على 10,55%، واحرز عز الدين ميهوبي نسبة 7,26%، وتحصل عبد العزيز بلعيد 6,66% ، وتباينت نسبة المشاركة بحسب الولايات بين نسب معتبرة وأخرى متدنية جدا، باستثناء ولايتي بجاية وتيزي وزو اللتين سجلتا نسبا تقارب 0% ، وسجلت باقي الولايات نسبا راوحت 30 و57%، بينما سجلت الجزائر العاصمة سجلت 19%¹³.

إذا وكاستقراء في نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة فهي تعكس لنا الانقسام الحاد الذي شهده الشارع الجزائري بين مؤيد ومعارض لفكرة الانتخابات في تلك المرحلة من جهة كما تعكس لنا النتائج من جهة أخرى درجة العزوف الانتخابي لدى الشعب الجزائري الذي لازال يمارس سياسية المقاطعة ، وتدني مستوى المشاركة السياسية، على الرغم

¹² المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.

¹³ المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/ل، م، د/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.

من أن الشارع الجزائري يوم 22 فبراير 2019 خرج ما يقارب 24 مليون مواطن يطالبون بالتغيير وفي النسبة التي تعادل الهيئة الناخبة المسجلة التي تغيبت عن الموعد الانتخابي، وهو ما يقودنا لطرح السؤال مرة أخرى لماذا يواصل الشعب الجزائري المقاطعة السياسية مع السلطة؟ والاجابة الوحيدة لهذا التساؤل هو غياب الجانب الملموس والمادي من قبل السلطة التي إكتفت ولا تزال تمارس العادات القديمة بحيث تكتفي بتقديم الوعود الامر الذي أفقد المواطن الثقة في المؤسسات الرسمية وحتى الغير الرسمية وعلى راسها الأحزاب السياسية التي تعتبر الإطار السياسي الذي يمارس فيه الفرد حقوقه السياسية والتي أصبح يحسبها لصالح النظام.

إذا عكست نتائج الانتخابات على مشروع الدستور التي أجريت في الأول من نوفمبر 2020 والتي تلخصت نتائجها في أن نسبة المشاركة بقيت متدنية بحيث حققت نسبة 23,84% أي ما يعادل 5024239 من أصل 24 مليون ناخب مسجل، اسفرت نتائج الاستفتاء عن 66,80% صوتوا بنعم، والمصوتون بلا بنسبة 33,20%، هذه النتائج تعكس لنا مرة أخرى عن استمرار الشعب في رفض كل المبادرات السلطة باعتبارها لا تعكس مطالب الحراك الشعبي. ومن الواضح ان وجهة الاستفتاء الدستوري نحو تمريره يمثّل في كون لا شئ قد يتغير عن السابق فيما يتعلق بمسار العملية الانتخابية برمتها، والذي تحدده السلطة في غياب هيئة مستقلة فعلياً للانتخابات، ووفق أساليب مختلفة، فهي تعول بالدرجة الأولى على وعائها التقليدي الحاضر في جميع استحقاقاتها الانتخابية، في مقابل مقاطعة راديكالية واسعة، ما يتيح للسلطة في كل موعد انتخابي تمرير مشاريعها بسهولة وبنسب مشاركة متوسطة، الامر الذي يجعلها في النهاية مقبولاً محلياً وبوسعها صنع شرعية للنظام الجزائري.¹⁴

المحور الثالث: تحديات المشاركة السياسية في الجزائر

فهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظراً للجوء للصفوة إلى وضع العراقيل امام المتطلعين على إلى المشاركة/ من جهة وشيوع الامية ، واستشراف الفقر في صفوف أبناء الشعب، وتصبح المشاركة السياسية أزمة من الازمات "التسمية السياسية" عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو آخر وفي وقت آخر وفي الوقت نفسه تتطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب على مطالب القوى الصاعدة ولاريب ان كل ما يؤدي في تغيير المجتمع مادياً، كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الراحية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم. استناداً لما تقدم فإن المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي:

1. ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم
 2. عدم الاستجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة
- تنبع أزمة المشاركة السياسية عن عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تغزو هذه الازمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكيل هذه الازمة وهي في حقيقة الامر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الازمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصاً في الواقع العربي،

¹⁴ فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق

مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، فظهور أزمة من هذه الازمات لا يعني انها بعينها الازمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الازمات بعبارة أخرى أن كل أزمة أو أزمت متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.¹⁵

1- **التحديات السياسية:** شهدت الفترة الأخيرة فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التنافضات الفكرية والأيدولوجية، وأنشاء أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، وهذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام عبر عقود على ترويضه، وتهيبته مما أفقده المصدقية، والشفافية حتى خسر ثقة المواطن كما يعتبر التحديث أيضا سببا أساسيا في تعميق الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة هي عهد الرئيس السابق وبعد الحراك 22 فبراير بحيث فشلت في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة لمطالب الاجتاعية المتغيرة واستيعاب توسع المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة للتحديث الاجتماعي، وإكساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالهم واحتجاجاتهم من خلالها، باستثناء مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بالشرعية ومصداقية لدى المواطنين، فإن درجة ثقة المواطنين في باقي المؤسسات الدولة ضعيفة جدا، وهذا ما أظهرته النتائج البارومتر العربي عام 2017، إذ أن أكثر من 75% من الجزائريين يتقون في مؤسسة الجيش، وحوالي 60% يتقون في مؤسسة الشرطة، ولكن أقل فقط من 40% يتقون في الحكومة والقضاء، أما البرلمان الذي يمثل أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد والتي تمارس سلطتها باسم الشعب والممثل له والمتحدثه باسمه فهي الأقل نسبة بـ 18% من ثقة المواطنين إلى جانب الأحزاب السياسية التي لم تحصل إلا على 14% التي كانت أهم الغائبين عن الحراك الشعبي.

أما الأحزاب السياسية فقد تبين حجمها واعدادها وفقا لقبول الشعب الجزائري لموقفها وتأييد الشعب لها فقد كشف الحراك الشعبي عن افتقار الأحزاب السياسية للقواعد الشعبية، التي كانت تتفاخر بها في الندوات الصحفية والأرقام التي كانت تعلنها في مواعيد الانتخابات عن نسبة المشاركة المواطنين، فقد وصل الأمر إلى طرد بعض ممثلي الأحزاب في المسيرات رغم محاولاتهم للتقرب من الحراك الشعبي بحيث اقتصر دورها على التصريحات وردود فعل كوادرها، ومحاولاتهم توجيه الحراك الشعبي نحو مسار سياسي توافقي لمرحلة انتقالية أو عبر ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات.¹⁶

2- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** على مدار 20 سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهذئة وشراء السلم الاجتماعي، ونشرها عبر قنوات كثيرة مثل وسائل الإعلام الأحزاب السياسية الموالية كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب، من خلال نسر الفساد المالي والإداري والأخلاقي، بإضافة على

¹⁵ ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة
¹⁶ سارة عبد السلام الشريفي، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقترب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهذ

انخفاض في أسعار البترول بشكل كبير سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2020 ومع تداعيات كورونا التي كان لها الوقع الكبير على الاقتصاد الوطني التي انت ضربة موجعة لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الربيع البترولي مما فرض على الجزائر مرجعة سياستها الاقتصادية، فكانت أكثر المضرين بتراجع احتياط الصرف من العملة الصعبة وتوقف العديد من المشاريع الكبرى، تقليص عمليات التوظيف من مختلف القطاعات، هذا الوضع الاقتصادي المعقد اثر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب كما تعرض الاقتصاد الجزائري لهزة عنيفة خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وانهباء أسعار النفط ما نتج عنه عجز تاريخي في موازنة 2021 إذ بلغت 22مليار دولار، ويقول خبراء أن الازمة المزوجة دفعت بالسلطات الجزائرية اغلى تقليص الاتفاق الحكومي بولق النصف تقريبا وتجميد مشاريع في عدة قطاعات، وامتدت اثار الازمة لتتطال أسعار المواد الاستهلاكية على اختلافها وستكون الحكومة امام رهان إطفاء لهيب الأسعار التي اشتدت وطأتها منذ شهر، والتي تدهورت معها القدرة الشرائية ولم تسلم العملة من تبعات الازمة إذ بلغت مستويات قياسية من الانهباء أمام الدولار بنحو 142 دينار على أن يتقهقر ليصل إلى 149 دينار في العام المقبل، كما تتوقع السلطات انخفاضاً بواقع 5% من قيمة العملة المحلية كل عام، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملة الأجنبية، وبحسب بيانات بنك الجزائر المركزي بلغ سعر صرف الدينار مطلع يونيو الماضي مستوى 134 مقابل الدولار و160 مقابل اليورو.¹⁷

إضافة إلى ذلك تواجه الجزائر اختلالات مالية كبيرة، زاد إجمالي الدين الحكومي بشكل كبير من عام 2017 ليصل إلى 27% من إجمالي الناتج المحلي وبحلول نهاية العام 2017 من المتوقع أن إلى 33% من عام 2018 كذلك قدر عجز الميزانية بنسبة 7,8% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2019 منخفضاً من 15,3% في عام 2015 كما وصل عجز الحساب الجاري إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 9,3% في عام 2018 وذلك في ضل غياب أي سياسية لزيادة الواردات تزامنا مع انخفاض الكبير في إيرادات الصادرات منذ عام 2014.

الخاتمة

لقد كشفت الدراسة في نهايتها بان عملية المشاركة السياسية تعتبر أحد أهم الاليات لممارسة الديمقراطية وتكريس المواطنة فهي الوسيلة التي تجعل من المواطن فاعلا أساسيا في اتخاذ القارات المتعلقة به، وتجعل منه فاعلا سياسيا مما يجسد من خلالها أفكاره وآراءه السياسية، ويكون بذلك في علاقة دائمة مع السلطة يمارس دور الرقابة على السلطة التي تحكم باسمه.

وعليه فإن العملية الانتخابية في الجزائر عرفت مسارا طويلا كان متعثرا في بدايته من تبني الجزائر التعددية السياسية هذا التعثر الذي جعل الشعب الجزائري يتخلى عن المجال السياسي كليا، إلى غاية الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 التي كانت نتيجة لثلاثة عقود ال عزلة السياسية، دفعت الشارع الجزائري الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الظروف السياسية العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، يعتبر البعض أن الحراك الشعبي هو أكبر عملية مشاركة

¹⁷ الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 2021/07/14، ص 11

سياسية عرفتها الجزائر حيث خرج ما يقارب 24 مليون شخص إلى الشارع وهي اجمالي الهيئة الناخبة التي كانت ولا زالت تنتخب عن كل موعد انتخابي.

قائمة المراجع:

1. مصطفى والإعلام جامعة الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008-2009).
2. محمد نصر- مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 442.
3. سعاد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنه السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.
4. ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية.
5. البرادة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020.
6. حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، سنة 2011.
7. سامية خضر- صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، 2005.
8. محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية «المستقبل العربي»، ع. 62، ص. 5.
9. عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19 ماي 2007.
10. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة.
11. سارة عبد السلام الشريبي، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهده <https://democraticac.de/?p=64673>
12. الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 14/07/2021.
13. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.
14. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهده في 11/08/2021 في الرابط <https://democraticac.de/?p=70281>

15. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.
16. المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/اقتراب/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.
17. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق